الاقتصاد والمهددات الاقتصادية وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي

م.م. قاسم مصطفى عبدالله
qasim.mustafa@muc.edu.iq
م.م.عـــمر عـــــادل إبـــراهيم
omar1993adil@gmail.com
كلية المنصور الجامعة / قسم الإعلام الرقمي

ملخص البحث :
تسعى كل دول العالم الى تأمين مستقبلها الاقتصادي من اجل شعوبها، ومن خلال البحث عن مصادر توفر الامن والاستقرار وتحميه من المخاطر سواء كانت هذه المخاطر طبيعية ام بشرية التي تهدد امن البلد الاقتصادي، فضلاً عن استحواذ المهددات الاقتصادية للأمن العراقي جانب كبير لكونها تضرب عصب الحياة بشكلها اليومي، اما في حال نمو الاقتصاد العراقي فهو يعزز من الاستقرار المجتمعي وبدوره يكون داعم الى الاستقرار الأمني، رغم ان مستويات الفرد تكون متفاوتة من حيث المشاكل المرتبطة بالحياة اليومية، وبالتالي بدورها تؤثر على الامن العراقي.
الكلمات المفتاحية: العراق، الاقتصاد، الاقتصاد العراقي ، الامن الاقتصادي، السياسة الاقتصادية.

The economy and economic threats and their repercussions on Iraqi economic security

Assist. Lectu. Qasim Mustafa Abdullah
Assist. Lectu. Omar Adeil Ibrahim
Al-Mansour University College/Digital Media Department

Abstract
All countries of the world seek to secure their economic future for the sake of their peoples, and through the search for sources that provide security and stability and protect it from risks, whether these risks are natural or human that threaten the country's economic security, as well as the acquisition of economic threats to Iraqi security a large part because they hit the backbone of life in its daily form, but in the event of the growth of the Iraqi economy, it enhances societal stability and in turn is supportive of security stability, although the levels of the individual are uneven in terms of problems linked to daily life, and thus in turn affect Iraqi security.
Keywords: Iraq, Economy, Iraqi Economy, Economic Security, Economic Policy

المقدمة:
ان من أولويات الأساسية لاستمرار المجتمعات في الدول هو تحقيق الامن والاستقرار للأفراد، فالأمن بحد ذاته هو حق مشروع نصت عليها قوانين حقوق الانسان والأمم المتحدة، كما وان الاقتصاد ارتبط بالأمن، لان الاقتصاد اصبح يهدد الدول ويهدد مصالح الافراد داخل الدولة ،كما وان الاحتياجات الأساس للفرد هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يوفر للدولة تطورات على المستويات المحلية والدولية وكلما كانت الدولة مستقرة اقتصادياً زادت فرصها في تحقيق الامن والامن المجتمعي ،فان اغلب دول العالم تعمل بجهود مكثفة من اجل تحقيق هذا الاستقرار وديمومة مجتمعاتها والحد من المهددات التي يعيشها النظام الدولي، وهنا يقع على عائق الحكومة العراقية ان تأخذ بالسبل التي تمكنها من مواجهة المهددات والحد من تقليلها واثارها السلبية على الامن الاقتصادي العراقي.

مشكلة البحث :

يمكن وضع الإشكالية على صيغة تتمثل في السؤال الأساس هو ما مدى حرص الدولة العراقية في تكثيف جهود مؤسساتها على حماية الاقتصاد والامن الاقتصادي العراقي في ضل المهددات الإقليمية ، فضلاً عن السؤال الاخر هو هل تمثل التهديدات دوراً فعلياً على الامن الاقتصادي العراقي وما هي الاثار المؤثرة علية؟

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من أهمية الموضوع الاقتصادي والامن الاقتصادي، اذ ان اغلب الدول تعمل جاهدة للحفاظ على استقرار وضعها السياسي وان الوضع السياسي مرتبط بالوضع الاقتصادي، وان البيئة الدولية هي ناتجة من تحولات ومتغيرات ،تضع العراق امام مسؤوليه على حد كبير من الأهمية ،اذا ان الأوضاع تتطلب من صانع القرار في الدولة العراقية عمل على مستوى كبير من الأهمية في تحديد السبل للحد من التأثيرات.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من إن الاقتصاد العراقي (يعد جزء من الامن الوطني العراقي ولا يمكن ان يكتمل الامن الوطني الشامل في العراق الا بوجود امن اقتصادي) وعلية كلما زادت المشكلات وانتشرت تعد من مهددات الامن الاقتصادي العراقي فضلاً عن عدم وجود خطط لمواجهتها يؤدي الى جعل العراق مهدد اقتصادياً وهذا بدوره ينعكس على الامن الوطني العراقي.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى معرفة المهددات التي تؤثر على الامن الاقتصادي العراقي ومعرفتها وسبل التعامل مع هذه المهددات.

المحور الأول: التجارة الخارجية والتكامل الصناعي العالمي

إن للتجارة الخارجية مفاهيم تقوم عليها من اجل إنجاح هذا العمل الاقتصادي للدولة ومن ضمن هذه المفاهيم هي : **سلسلة القيمة"** اذ ان مفردة سلسة القيمة value chain ظهرت في الثمانينات من القرن الماضي، وتعني ابتداء القيم المضافة لأنشطة المنشاة و حدة الاعمال في ارتباطها التتابعي، واسهام في التطورات الصناعية من المواد الأولية الى الإنتاج النهائي، في توليد القيمة كما وان سلسة القيمة تتضمن معنى سلسة التجهيز supply chain اذ تتناول شبكات المنشآت ووحدات الاعمال المنخرطة في مراحل وعمليات متتالية لتحويل المادة الأولية الى منتج يسوق ،اما سلسة القيم وفقاً للتسمية تؤكد على القيم المضافة التي تولدها وتقتسمها مراحل الإنتاج والعمليات المشتركة في المنظومة التنافسية، كما وان سلسة القسمة تقترب من مفهوم العنقود الصناعي في نواحي عدة ويُنسب دورها الأساسي في مفهومين حيث ان المفهوم الأول يكون تركيزه على الجغرافية التابعة للشركات التي تعمل بشكل مترابط ومتفاعل ومتبادل، وتفرض التعاون بين المنشآت التي يجمعها المكان، كما وان التعاون مهم في المقاربات لمواجهات المشكلات المشتركة، وقد تنظم شركات اجتماعات دورية مع مجهزي المواد الأولية او نوع من المفاوضات الجماعية لتحسين شروط التجهيز ونوعية المواد ،كما وان مقاريه العنقود الصناعي الى منشئات ليس ضمن سلسة القيمة لكنها مرتبطة معها[1].

كما وان مفردة سلسة القيم تستخدم بمرونة في اقتصادات الصناعة والتنمية، دون الالتزام بحدود قد يصعب تعريفها ،لتقترب من معنى النظام المفتوح، كما وانها تأتي في سياقها المعياري أي ينبغي لها ان تكون في سبيل التنمية الصناعية والاقتصادية، كما وان توزيع الصادرات وتسريع النمو او تعويض المستوردات وزيادة التشغيل، كما وان الاهتمام بالأبعاد التوزيعية والبيئية او توصف في

[1](madison project database2018,grobingen growth and development center ,Groningen ,university

البحث الموضوعي لاستيعاب مجريات التطور الصناعي والتعقيدات في انخراط الدولة النامية والنهوض في العولمة الصناعية[1].

كما وان سهولة الاتصال وانتشار المعلومات وتبادل الخبرات وقصر المدة الزمنية، لا تمام الصفقات والنقل، والانتفاع من البنى التحتية الخاصة في المكان، والوفرات الخارجية التي تحصل عليها المنشاة من وجودها وسط تجمع صناعي كبير، كما وان مزايا المكان نفسة مثل قربته من مصدر المدخلات او أسواق المنتج، كما وان قوة الانجذاب تكون في التجمع لتكون العنقود الصناعي، بينما يفسر تكوين سلاسل القيمة بتفاوتات المزايا النسبية والتكاليف بتفاوت بما فيها كلفة العمل لمختلف مكونات المنتج ومتطلبات الصيغة ،كما وانه اختلاف خبرات الشركات وما وصلته من مستويات الاتقان وسواها وتؤلف قوة الانتشار التي تتجلى في سلاسل القيمة العالمية لتنشر حلقتها بين دول بمراحل متطورة، وان سلسلة القيم قد تحتويها شركة واحدة شاملة لتجهيز المدخلات وجميع مراحل الإنتاج، وقد تبدأ وتنتهي سلسة القيم داخل حدود الدولة والواحدة او منظمة داخل الدولة، ولكن سلسة القيم هي التي تحضي باهتمام كبير لا نها تكامل حلقات الإنتاج عبر الحدود في سلسة متصلة من المادة الأولية وأجزاء المادة النهائية، كما وان عملية البحث والتطوير والتصميم والخدمات الإنتاجية والنقل تمر عبر سلسة القيم للتأثير بين المعالم لولعهم بشبكات الاتصال ما بين العقد، كما وان نقاط الاتصال بين نقاط الإنتاج والمجتمعات الصناعية وان هذه المراحل تمر عبر سلسة القيمة ،وان الروابط الإنتاجية تمر عبر الحدود كما وان العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول ايضاً تمر بهذا الطريق، كما وان هنالك مراحل جديدة في تطور ظاهرة الاقتصاد الدولي مع جاذبية فكرة النظام وتسويقها ممزوجة بالتكنولوجيا الحديثة التي طورت من الاقتصاد والتصنيع والتجارة الخارجية فضلاً عن الداخلية[2].

من الواضح ان سلسة القيمة هي التكامل العامودي بين وحدات الإنتاج، وارتباط وحدة الإنتاج بتنوع من التحالف لضمان افضل انتفاع في السوق، كما وان حلقات ومراحل الإنتاج تتفاوت فيما بينها في القيم المضافة على معدلات العائد على راس المال، كما وان الحلقات المضافة ذات القيمة الأعلى تكون بيد الشركات الأقوى ومنها الشركات العابرة للحدود والشركات الحائزة على الابتكار المتجدد في المنتج الجديد[3].

المحور الثاني: المهددات الاقتصادية وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي

تعد المياه من المواضيع التي تحضي بأهمية كبيرة ومرتكز لكل بلد وامنه القومي، كما وان أهمية الموضوع تكون من مصدر المياه لا نه عابر للحدود كما هو الحال في العراق، وهذا بدوره يكون مهدد بسبب ان دولة المنبع تكون فارضة لنفوذها وشعورها بالأحقية بمصدر المياه.

اولاً: المشاريع المائية وتداعياتها على الامن المائي العراقي

إن بناء المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات لا يقتصر على التناقضات في كميات المياه في نهري دجلة والفرات، بل انها تكون خطرة ومؤثرة على الأوضاع العراقية ومنها الامن المائي فضلاً عن الزراعة والصناعة والبيئة [4].

التداعيات على الامن المائي العراقي اذ ان العراق يواجه اخطار حقيقية كونه يعتمد على مصادر مياه نهري(دجلة والفرات)، كما وان منبع النهرين تكون من خارج الأراضي العراقية، كما وان هذين النهرين يشكلان مصدراً اساسياً من حاجات العراق فضلاً عن أهميتها الكبرى، كما وان المنبع الذي يكون خارج الأراضي العراقية فهذا يعني عدم التحكم بهى ومصادرها وبالمشاريع المقامة عليها خارج حدوده، كما وان انحصار مشكلة المياه في نهر(الفرات) تكون في التوزيع

[1](Quigley, john M ,urbanization, agglomeration, and economic development, Michael, Spence teal editors

[2])احمد ابريهي علي، التصنيع والتحولات الاقتصادية الكبرى، دار الكتب، العراق ،ط1، 2020، ص505

[3])احمد ابريهي علي، المصدر السابق نفسة، ص 509

[4])حبيب راضي ،الاهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض دجلة وتأثيرها في الامن المائي العراقي ،مجلة واسط للعلوم الانسانية ،جامعة واسط ،مجلد العدد4، 2008، ص13

الغير عادلة من تركيا اتجاه كل من العراق وسوريا، فالعراق يستغل منذ عام (2000) ما يقارب ال(3.4 من مياه هذا النهر) أي ما يعادل (6.8) مليار م3 وعلى الرغم من ان النهر يبلغ طوله (2330)كم يجري أطول مسافة على الأراضي العراقية
وهي(12.113)كم مقابل (675)كم في الأراضي السورية و (442)كم في الأراضي التركية ،كما وان مساحة حوضه في العراق هي الأكبر (4603%) من مساحة الحوض الكلية البالغة 444كم2، كما وان حاجة العراق وحقة المشروع من مياه الفرات تبلغ (13)مليار3 وتتجمل (380%)من مجمل موارد العراق المائية[1].

كما وان مشروعات تركيا وايران المائية التي تنفذها على نهرين دجلة والفرات تتيح لها التحكم بتصاريف هذين النهرين، وذلك بأطلاق وانشاء من المياه من خزانات المقاومة على النهرين، مما يؤدي الى تذبذب في الواردات المائية الى العراق وهذا بدوره يؤدي الى تعثر تنفيذ الخطط الزراعية، إذ انها تشير الى الدراسات التي أعدتها وزارة الخارجية التركية منذ عام (2000) الى ان التحكم المطلق في المياه التي تتدفق من محطات القوى المائية الخاصة بتلك السدود ويكون على وفق الحاجة الى الطاقة الكهربائية، التي تتم تشغيل وحدات التوليد فيها فعند زيادة الحاجة الى الكهرباء يتم تشغيل كامل الوحدات المقاومة على سد اتاتورك مثلاً البالغ عددها ثمان وحدات، وفي حالة عدم الحاجة يتم الاكتفاء بتشغيل واحد او اثنين من هذه الوحدات، وهو ما يعني ان التصرف المطلق لن يكون ثابتاً وبمعدلات طبيعية كما تدعى تركيا ان الهدف من إقامة سدودها هو لتنظيم جريان مياه دجلة والفرات بان تتراوح ما بين (200_2000)م3 الطلب على الطاقة، اما اذا كان التدفق قليلاً ذلك كلفة مترتبة على شراء اعداد من المضخات الصغيرة او اتخاذ إجراءات أخرى لمواجهة النقص او التخفيف من الاضرار المتوقع حدوقها، كما وان تحقيق الهدف التركيب تشغيل الوحدات يحتاج الى تكرار قطع المياه مرات عدة[2].

فضلاً عن ان تركيا سوف تتمكن في حالة الازمات وعلى ضوء الطاقة التخزينية التي تتوفر لديها من الحاق الضرر بالعراق، ومن ذلك إمكانية احداث فيضان في النهر بأطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب حوضه، وهذا بدوره يعد من المهددات للأمن العراقي المائي فضلاً عن الوطني، كما وان انهيار السدود بشكل غير مباشر ولأي سبب كان هذا بدوره يعني انطلاق جريان ماء بصورة غير مسيطر عليها وخلال مده قصيرة ،هذا وبدوره يمكن ان يؤثر في وضع ميزانيات خاطئة بسبب المعلومات غير الدقيقة، وذلك لان العملية في المياه تكون غير المكتملة والمتشبعة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية[3].

كما وان مشكلة انخفاض المياه في الأراضي العراقية في النهرين أدت الى رداءة نوعية المياه فقد ازدادت الاملاح الذائبة فيها وكذلك المواد الصلبة الأخرى ويعود ذلك لا سباب ومن اهمها[4].

1_ زيادة تركيز الاملاح نتيجة لانخفاض التصريف عن المعدلات الطبيعية

2_ ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي والنفايات الزراعية ،فان الفلاحين يعانون من الزراعة بسبب رداءة نوعية المياه فضلاً عن الأنشطة الإنسانية الصحية (المجاري) المتمثلة بالنفايات الصلبة والسائلة اذ ازدادت نسبتها في النهر.

3_ ارتفاع درجات الاحترار المائي نتيجة تبريد محطات الطاقة الكهربائية ومن ثم التأثير على الكائنات الحية مما يؤدي تهديد الأسماك وهذا بدورة يقوم بتلويث المياه.

---

[1])جمال داوود سلمان، ازمة المياه وانعكاساتها على الامن العربي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،مجلد1، العدد1، 2002، ص22

[2])نقلاً عن، احمد عمر الراوي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية والامن الغذائي في العراق، مجلة دراسات استيراتيجية ، مجلة دراسات استيراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العدد 8، 2000 ،ص16

[3]) احمد عمر الراوي، المصدر السابق نفسة

[4])ايمن عبد الحميد بهلول، الاطماع الخارجية في المياه العراقية _الحروب القادمة ،دار السوسن للنشر، سوريا 2009 ص155

4_ان صعوبة تصفية مياه الشرب أدت الى انتشار الامراض الوبائية.

ان السياسة المائية التركية اتجاه العراق أدت الى تذبذب الوارد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات، بسبب المشروعات التركية على النهرين، وتكون الأهداف التركية منها ابتزاز العراق والضغط علية لتحقيق معادلة المياه مقابل النفط، هذا وان تركيا ترفض مبدئ التقسيم العادل لتوزيع المياه بين سوريا والعراق، وتسوية المشاكل وفق مبدأ القانون الدولي، كما وان الجانب التركي مواصل في بناء مشروع الكبير(الغاب) على نهرين دجلة والفرات، دون الاهتمام بالأثار الاقتصادية السلبية الحاضرة والمستقبلية على العراق، وعلية ان السياسة المائية تعد من اشد الخطورة التي سوف يواجها العراق في الحاضر والمستقبل، كما ويجب العمل على صانع القرار العمل وفق سياسة مائية شاملة وتؤخذ بعين الاعتبار حاجات العراق الى المياه في المستقبل، هذا وان الوضع الاقتصادي للبلد تعد المياه احد المهددات له، كما وان من المفترض بناء خزانات إضافية مع الاستفادة من المياه الجوفية ومياه الامطار مع الترشيد من كمية الاستهلاك المائي بأنواعه الزراعي الصناعي...الخ، هذا وان الساسة الإيرانية قامت ايضاً بقطع المياه عن الحدود الشرقية العراقية من الشمال الى الجنوب بما يقارب حوالي(40) رافد، بعدما قامت بإكمال الجزء الأول من مشروعها الاستراتيجي المسمى بمشروع المياه الاستوائي، كما وان مشروع سد نفق نوسود المائي العملاق لنقل واحد مليار متر مكعب سنوياً الى الأراضي الزراعية في محافظة عيلام والى أجزاء من محافظة الاهواز، فان هذا المشروع سوف يحرم سدود العراق (سد دوكان، دربندخان، حمرين) من المياه كما وان بدوره سوف يقوم اخراج الالف الهكتارات من الأراضي الزراعية في محافظة السليمانية و ديالى و الكوت من الخدمة في حال اكتمال الجزء الأكبر من مشروع المياه الاستوائي[1].

اما من حيث التداعيات الاقتصادية التي تواجه القطاع الزراعي في العراق حيث ان العراق يمتلك مناطق زراعية مهمة في الشرق الأوسط، الامر الذي ميز غالبية السكان بممارسة الزراعة، اذ ان الزراعة تعتمد وبشكل كبير على مصادر المياه في نهر دجلة بالتحديد، وبحسب احصائيات وزارة الموارد المائية في حال نقص (1 مليار متر مكعب سنوياً) من واردات النهر سيؤدي الى تجريف مساحات زراعية بحوالي(696,000)هكتار من مجموع الأراضي المزروعة [2].

وهذا بدوره سوف يقوم على في انخفاض كبير في مساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج المحلي، وفي الدخل الخاص بالفلاحين وهذا يعني اندفاع لتغير المهنة والهجرة لمناطق أخرى مما يسبب تخلخل اقتصادي في البلد، فضلاً عن اتساع مساحات التصحر في العراق وانتشار الكثبان الرملية وهذا ينتج عنه تغير مناخي ينعكس على أحوال الطقس في العراق مما يتسبب تكرار العواصف الترابية فضلاً عن تدهور للمراعي الطبيعية والجفاف والتلوث[3].

المحور الثالث : المهددات التجارية الإقليمية وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي

اولاً: الإغراق وتداعياتها على الامن التجاري العراقي

ازدادت ظاهرة الإغراق في العراق نتيجة لزيادة الاستيراد بشكل كبير لأنواع مختلفة من السلع والمواد الغذائية، ان الافتقار الى سياسة تجارية ناجحة سبب في هذه المشكلة، هذا وان الدول المجاورة بدورها قامت بشكل كبير لتنفيذ سياسات التصدير لغرض التنافس في السوق العراقي، لان الهدف من ذلك هو اضعاف الاقتصاد العراقي وجعل البلد يميل الى سياسة الإغراق وان هذه السياسة الاقتصادية سلبية وتهدد امن الاقتصاد العراقي كما وانها تتوضح [4].

---

[1])محمد بديوي الثمري ،التعطش السياسي في مسالة المياه في العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد 2001 ص95

[2])مشروع gap التركي ، نتائج خطرة على المياه في العراق، متاح على الرابط http://acpss.ahrom.org.e/indeex-arabic.asp.

[3])مشروع gapالتركي، المصدر السابق نفسة

[4] عبير سامي العبيدي ، الحماية المدنية للمنتج الوطني من الإغراق التجاري ،رسالة ماجستير ،جامعة بغداد ،كلية القانون ،2014، ص10-20

1_ اثر الإغراق التجاري على الاستثمار الأجنبي
ان أي عملية تحقق نمو وازدهار تجاري تعتمد على الاستثمار الأجنبي الذي يعدف لتحقيق التكامل والنمو والتطور تزامناً مع الاستثمار الوطني، وهنا يتبين ان اغلب الدول النامية تلجئ الى تقديم الضمانات للجذب من رأس المال الأجنبي، وهنا تكمن الخطورة كونه خارج الأصول القانونية.
2_ اثار الإغراق على المشاريع الوطنية
هنا يسبب انعدام الثقة والشعور بقلة قيمة الإنتاج، وصولاً لتوقفه احياناً، اذ ان انخفاض أسعار السلع المستوردة اقل من الأسعار للسلع المحلية وهذا بدوره يشكل خسارة كبيرة وضرر اقتصادي للمعامل العراقية فضلاً عن المشاريع الوطنية الناشئة، هذا ينتج عنه ازدياد البطالة.
ثانياً: اختراق المنافذ الحدودية وتداعياتها على الامن العراقي(التجاري)
ان الجيوبولتيك للمنافذ الحدودية خلقت اثار داخل المجتمع العراقي وشكلت تحدي على مختلف المجالات ومنها
1_ الجانب الاقتصادي :ان دول الجوار ترى العراق الهدف الأول لها من حيث فرض سلعتها ومنتجاتها في بيئة استثمارية ذات ربح كبير، اذ ان العراق يستورد بشكل كبير من دول الجوار كافة السلع منها الغذائية والغير غذائية فضلاً عن الطاقة الكهربائية ،فضلاً عن ان اغلب الواردات ذات طابع استهلاكي يسد حاجات الافراد وهذا بدوره يشكل ضعف ومحدودية لقدرات البلد على تحقيق النمو والازدهار[1].
2_ الجانب السياسي: ان العمل الذي يقتصر على المنافذ الحدودية في العراق لا يقتصر فقط على الصراعات الإقليمية وانما يصل الى الصراعات السياسية في الداخل العراقي، وإن كل هذه المؤثرات الجيوبوليتيكية انعكست على النشاط التجاري والحركة التجارية عبر هذه المنافذ وجعلت هذه المناطق تفقد التأثيرات السياسية من الناحية التجارية[2].

المحور الرابع: المهددات المالية وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي(جريمة غسيل الأموال)

التداعيات الاقتصادية : إن هذه العملية خطرة على الامن الاقتصادي العراقي وتؤثر على الاقتصاد كما ان مخاطرها تكمن في[3]
1_ استنزاف لقدرات البلد الاقتصادية الوطنية كما وانها هروب الأموال الى خارج البلد، وان الأرصدة الاقتصادية تكون في خارج الحدود الوطنية وهذا يضعف الاقتصاد العراقي، وهذا بدوره يعكس الدين في الخارج
2_ زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية مما يشكل عبء على الاقتصاد المحلي ويسبب عجز في الاقتصاد لعدم الالتزام بسداد الديون
3_ تسهم عملية غسيل الأموال الى زيادة تدفق الأموال المشبوهة الى داخل البلد مما يؤدي الى ارتفاع السيول المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادات وفي انتاج السلع والخدمات مما يؤدي الى الارتفاع الأسعار وتدهور في القوة الشرائية، وهذا بالنتيجة سيؤدي الى تخفيض قيمة العملة المحلية للبلد.
التداعيات السياسية: تشمل هذه التداعيات بما يلي[4]
1_ تحجيم الدول تعاملات مع الدول التي ينشر فيها غسيل الأموال ويقل تمثيلها الدبلوماسي
2_ ضعف التشريعات يعد من المخاطر الرئيسية التي تواجه المجتمع العراقي وعجزها عن مواكبة واستيعاب المتغيرات وإصدار معالجة للحالات ،وهذا بدوره هو حالة من حالات التشظي في مظهر

[1])احمد هلال، الوزن الجيوبولوتكي للمنافذ الحدودية البرية الشرقية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت كلية التربية للعلوم الانسانية، 2018 ص90-93
[2])احمد هلال، المصدر السابق نفسة ص 92
[3])احمد الهيتي، ظاهرة غسيل الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال، المصادرة والاثار ، دراسة في البلدان المختارة، مجلة الادارة والاقتصاد عدد2010،81، ص18
[4])صفر بن هلال، جريمة غسيل الاموال، جامعة الرياض، 2008، ص22

من مظاهر التضخم في التشريعات العراقية وانتهاك الحقوق والحريات من خلال عدم العلم بتغيرات هذه القوانين وهذا بدوره يؤدي الى زعزعة الامن العراقي

3_تتأثر الدولة المنتشر فيها غسيل الأموال بعلاقتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية اذ انها تتميز بمعايير معينة وعلية يتم التعامل مع الدول الأخرى ،كما وان هنالك ضوابط معاييه اقتصادية تلتزم بها الدول المقترضة ووضعت بسبب عدم وجود مناخ استقراري وانعدام سياسات الإصلاح.

التداعيات الأمنية الداخلية:

ارتفاع الجريمة وانتشارها بشكل كبير، قد يضاعف الجهود الأمنية وزيادة الانفاق واثقال ميزانية الدولة المخصصة لتطبيق القوانين ،وتستخدم تحديثات لجميع المواد لمواجهة أي ازمة خطرة منها جريمة غسيل الأموال، كما وان شكل هذه الجريمة بدء بالتزايد مما جعل الحكومة العراقية تكثف جهودها للحد من هذه الازمة وتقليص اشكالها وانهاء الأساليب ،كما وان تعاون السلطات فيما بينها وتفعيل دور الرقابة فضلاً عن التشريعات القانونية الصارمة بحق من يرتكب هذه الجريمة[1].

المحور الخامس : المهددات البيئية وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي

إن العراق يواجه الكثير من المهددات والتحديات ومنها التغيرات المناخية، التي بدئت تظهر اثارها على البيئة الاقتصادية وخاصة في قطاع المياه فضلاً عن الزراعة لان القطاعين مرتبطان ببعضهما، اذ ان العراق من اكثر الدول الذي يعاني من ظاهرة التغيير المناخي، وذلك بسبب موقعه الجغرافي والخصائص المناخية التي يتميز بها، اذ ان العراق يقع بين ضمن المناطق الجافة والغير جافة التي يسودها المناخ القاري القاحل، كما وانه يتميز بقلة هطول المطر وندرة مصادر المياه، كما وان تعاظم التغيرات المناخية وتأثيرها على مناخ العراق كان جزء منها بسبب الاعمال البشرية والتدخلات الإنسانية ومن ضمنها التدخل بالحصص المائية واصبح اطلاقها يخضع لاعتبارات مما زاد من خلخلت الاهوار العراقية[2].

ان من الاثار الملموسة لتغير البيئة في العراق تتمثل بالاتي[3]

1 تقويض الإنتاج الزراعي

2 التدهور في الأوضاع البيئية

3 تعاظم الهجرة من الريف الى المدينة

4 تدهور المراعي وانخفاض الإنتاج الحيواني

المحور السادس :المهددات السياسة وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي

ان السياسة والاقتصاد واحدة مكملة للأخرى، كما وان الاقتصاد اصبح المحرك في عمليات صنع القرار، ان الاقتصاد العراقي يتطلب بيئة سياسية وامنية مستقرة، لان البيئة السياسية في العراق تدعم الامن الاقتصادي العراقي، وإذ لم يكن هنالك استقرار سياسي يؤدي الى تداعيات على الامن الاقتصادي، كما وان الصراعات والتنافسات الإقليمية بين الدول المجاورة انعكست سلبياً على استقرار بيئة العراق السياسية والاقتصادية، كما وان العراق شهد الكثير من المهددات الإقليمية التي اثرت بشكل سلبي على امنه السياسي والاقتصادي من خلال[4].

1 _ التدخل المستمر في القرار العراقي والانتقاص من سيادته بالاعتداءات المتكررة من خلال توجيه الضربات داخل الأراضي العراقية من قبل دول الجوار دون اذن او مشورة من الحكومة العراقية

---

[1])دانة نبيل شحادة، الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسيل الاموال، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق ، عمان ،الاردن 2018 ص 123

[2])علي كريم محمد ،دراسة في التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين ،مجلة بابل للعلوم الانسانية، العراق المجلد 18 العدد3 2010 ص7

[3])علي كريم محمد ،المصدر السابق نفسة، ص14

[4])سعد بن علي النايف، العامل الاقتصادي في ظاهرة الإرهاب ،جامعة نايف الأمنية للعلوم العربية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 59 الرياض 2014، ص55

2_ التراجع الكبير في مستويات التنمية والاعمار وانعدام الرفاهية الطبقية بين فئات المجتمع فضلاً عن التبعية الاقتصادية والنقص الكبير في الإمكانيات والكفاءات نتيجة المخاطر التي يتعرض لها البلد.
3_ التارجح الكبير في أسعار العملة بين الارتفاع والانخفاض وعدم الاستقرار بسبب الازمات، فضلاً عن التضخم الذي حصل في الاقتصاد العراقي .
4_ اضطراب وتضخم بسعر العملة وانهيار امام العملات العالمية وبذلك اضطر العراق لبيع المزيد من الثروة النفطية لسد العجز المالي دون تخطيط مسبق على أساس التنمية المستدامة
5_ ان الحروب التي عصفت بالعراق أدت الى انخفاض مستوى الفرد وبالتالي ضعف المستوى الاقتصادي وتعرضه للبطالة وبذلك انتشار الجريمة ومظاهر التسول فضلاً عن العنف الاسري.

***اما من حيث المهددات الأمنية وتداعياتها على الامن الاقتصادي العراقي**

ان الأهمية الاقتصادية للدول تزداد يوماً بعد يوم بسبب ادراك اثر الانتعاش في قطاعات الدولة ومع هذه الأهمية المتزايدة، تكون هنالك مهددات كبيرة من حيث العدد والنوع المؤثر على الاقتصاد، وبما ان العراق قد تعرض الى هجمات إرهابية، مما شكل مهدد على امني واثره على الامن الاقتصادي العراقي بالتحديد.

إن ظاهرة الإرهاب العابرة للحدود وتداعياته من اخطر المشكلات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، لا نه يدمر اهم المرتكزات الاقتصادية الوطنية الذي يعد محوراً اساسياً للحياة في المجتمعات، حيث ان ظاهرة الإرهاب تؤثر على اقتصاد الدول بشكل عام، وبما ان العراق قد تعرض لهجمات إرهابية قوية وكان الصد لها بشكل شرس الا انها اثرت سلباً على الوضع الاقتصادي، في الواقع ان المرتكز الأساس الذي يقوم علية الاقتصاد العراقي هو النفط، وتحتل عائدات النفط نسبة كبيرة من ميزانية التمويل العراقية العامة ولا سيما ان الاقتصاد يعتمد وبنسبة كبيرة على النفط، اذ ان أسعاره اذا ارتفعت تساعد على تحسين الوضع المادي الاقتصادي للبلد، وان أي انعكاس سلبي يؤثر على البلد ايضاً ويؤثر على امنه واستقراره[1].

ان الاعمال الإرهابية التي تعرض اليها العراق من قبل الخارجين عن القانون اثرت سلباً على الاقتصاد واستنزاف الطاقة الإنتاجية والثروات والموارد التي يمتلكها ، كما وان الإرهاب اثر سلباً على الاستثمار الأجنبي على الأراضي العراقية ،والذي كان يتطلب استقرار البيئة والأمان للأسواق وخصوصاً المالية والاستثمارية، اذ ان عدد من الشركات الأجنبية انسحب من العراق بسبب الإرهاب الذي حصل، وبفضل الحكومة العراقية اذ تمت التخلص من الإرهاب ومكافحته اشرس واعنف مكافحة، ومن جانب اخر فان السياحة في العراق قد تعرضت الى خطر وشهد انخفاض للسياح في فترة ما بين (2006-2007) و(2014-2015) مما قلص الدخل السياحي وبدورة اضعف الاقتصاد وسبب انخفاض في المؤشرات الاقتصادية، كما وان الإرهاب في العراق سبب بتدمير البنى التحتية مما جعل الحكومة تتحمل العبء وتستنزف طاقة وتكلفها أموال لا عادة اعمارها[2].

اما الجانب الاخر فتكون عبر مهددات غير مرئية (سيبرانية) على الامن الاقتصادي العراقي، كما وان هذه المهددات الالكترونية غير المرئية تؤثر وبشكل كبير على أجهزة المؤسسات الحكومية الأمنية، فغياب الامن الالكتروني وضعفة لدى البنى التحتية العراقية جعل العراق يتعرض لان كشافات استيراتيجية، وجعل البلد أداة لشن هجومات سيبرانية الكترونية على الامن المعلوماتي لدول أخرى، فضلاً عن ان تأثير المخاطر السيبرانية على الامن الوطني بشكل عام وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص يتضح من خلال مؤشرات انعدام فعالية البنى التحتية الرقمية في العراق، فضلاً عن ان العراق في عزلة وغير مترابط مع دول أخرى عبر شبكات ترابطية رقمية للبنى

[1]).عماد جاسم حسن ، اثر الارهاب على الاوضاع الاقتصادية في العراق وانعكاساته الاجتماعية :الاسباب والمعالجة، مجلة بحوث العدد18 ،2018، ص121

[2]). هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، للاطلاع على https://mcsr.net/news123

والمعلومات الرقمية حتى اتضح انه ارسال ذبذبات حاسوبية لاستدراج دول أخرى في شبكات الترابط الدولية، هذا وبدوره قد يهاجم نظام الاقتصادي وهنا تكمن المشكلة اذا تعرضت الاقتصاد الى اختراق ،اذ ان هنا يحصل سيطرة وتمكن على إمكانيات الدولة وايضاً تستهدف المراسلات وهنا يكون إعاقة لنظام الاقتصادي، وهنا تقوم العمليات التجسسية الإقليمية والدولية من استخدام الفضاء السيبراني وتوظيفه لاستغلال المصالح الاقتصادية تمثل احدى اهم المهددات التي تهدد الامن الاقتصادي العراقي ومنها الإرهاب الالكتروني والتجسس الالكتروني والقرصنة وعمليات غسيل الأموال بأحدث الطرق والجرائم المالية[1].

الخاتمـــــــــــــة:

يمكن القول ان العراق يواجه بشكل عام والامن الاقتصادي بشكل خاص مشكلات ومهددات إقليمية و دولية وتتمثل هذه المهددات الاقتصادية بالمشاريع المائية وضاهرة غسيل الأموال واختراق المنافذ الحدودية بالإضافة الى مهددات أخرى، اذ ان المجتمع العراقي يعيش في بيئة انقسامات وشبه انعدامها بالامن الاقتصادي نتيجة للتحديات والأزمات المركبة التي يواجهها البلد، هذا وان عرقلة البلد من مهدد الامن الاقتصادي جعل الوضع منكشف اما الدول الأخرى وجعله معرض لاختراقات، وعليه لتحقيق امن واستقرار ونمو اقتصادي مستقل ومستدام امام مختلف المهددات التقليدية وغير التقليدية والمتوقعة والغير متوقعة ،لا بد من وضع اليات وحلول حقيقية وتبنى خطاب رسمي موحد تقف امام أي تهديد وحماية جميع افراد المجتمع .

الاستنتاجـــــــات:

1) ان الهشاشة التي عصفت بالعراق من احداث ومتغيرات جعلته بلد مخترق سياسياً واقتصادياً
2) التأخر في مجال الصناعة والابتكار وتقنيات حماية التطوير في مجال الامن السيبراني مما جعلة ان يكون معرض لكثير من الاختراقات ومحاولات التجسس.
3) ان اليات تحقيق الامن الاقتصادي تتمثل في إرادة اقتصادية سياسية قوية ويكون أولوياتها استعادة القوة الاقتصادية للعراق
4) توجد مشكله انعدام القدرة على مواجه الازمات الطارئة وتصل الى حد التفاقم وهذه بدوره تؤثر على الاقتصاد.

المصادر:

1_ احمد ابريهي علي، التصنيع والتحولات الاقتصادية الكبرى، دار الكتب، العراق ،ط1، 2020

2_ ايمن عبد الحميد بهلول، الاطماع الخارجية في المياه العراقية _ الحروب القادمة ،دار السوسن للنشر، سوريا 2009

3_ محمد بديوي الثمري ،التعطش السياسي في مسالة المياه في العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد 2001

4_ حبيب راضي ،الاهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض دجلة وتأثيرها في الامن المائي العراقي ،مجلة واسط للعلوم الانسانية ،جامعة واسط ،مجلد العدد4، 2008

5_ جمال داوود سلمان، ازمة المياه وانعكاساتها على الامن العربي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،مجلد1، العدد1، 2002

6_ احمد عمر الراوي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية والامن الغذائي في العراق، مجلة دراسات استيراتيجية ، مجلة دراسات استيراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العدد 8، 2000

7_ عبير سامي العبيدي ، الحماية المدنية للمنتج الوطني من الإغراق التجاري ،رسالة ماجستير ،جامعة بغداد ،كلية القانون، 2014

[1])مروان سالم ، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ضل المتغيرات الدولية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد20 2020 ص4

8_ احمد هلال، الوزن الجيوبولوتكي للمنافذ الحدودية البرية الشرقية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت كلية التربية للعلوم الانسانية، 2018
9_ دانة نبيل شحادة، الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسيل الاموال، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق ، عمان ،الاردن 2018
10_ علي كريم محمد ،دراسة في التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين ،مجلة بابل للعلوم الانسانية، العراق المجلد 18 العدد3 2010
11_ مشروع gap التركي ، نتائج خطرة على المياه في العراق، متاح على الرابط http://acpss.ahrom.org.e/indeex-arabic.asp
12_ هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، للاطلاع على https://mcsr.net/news123
_13 madison project database2018,grobingen growth and development center ,Groningen ,university
_14Quigley, john M ,urbanization, agglomeration, and economic development, Michael, Spence teal editors